

(هـ) ويغول الامين العام ، ان لم تكف المبالغ الواردة في الفقرة ١ اعلاه لمواجهة الدعايات التي تتعلق عادة بصندوق رأس المال المتداول ، ان يستخدم ، في عام ١٩٦٤ ، مبالغ يأخذها من الصناديق والحسابات الخاصة الموجودة في عهده ، بالشروط التي اقترتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤١ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، او عصيلة القروض التي تأذن الجمعية العامة بعقدها .

الجلسة العامة ١٢٨٥
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣

القرار ١٩٨٧ (الدورة ١٨)

نظام المؤتمرات

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام عن نظام المؤتمرات (١) ، وفي توصيات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية بشأن تلك المسألة (٢) ،

١- تقرر الابقاء على نظام المؤتمرات ، الموضوع بقرارها ١٢٠٢ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ وقرارها ١٨٥١ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، لفترة اخرى مدتها سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ؛

٢- وتلتبس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يلي :

(أ) دراسة امكانية تقديم موعد دورته السنوية الاولى الى كانون الثاني (يناير) وموعد دورته الصيفية الى أيار (مايو) او مطلع حزيران (يونيه) ؛

(ب) اجراء دراسة ، في عام ١٩٦٤ ، لمعرفة المعدل الامثل لعقد دورات لجانها الفنية ولجانها واجهزته الفرعية الاخرى ، وكذلك لمعرفة امكانية توحيد او إلغاء اجهزته الفرعية التي قد تتداخل اختصاصاتها ، وذلك ليتسنى للمجلس اتاحة نتائج دراسته للجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة ؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ، البند ٦٠

من جدول الاعمال ، الوثيقة ج ع / ٥٦٣٨ .

(٢) المرجع الاخير ، الوثيقة ج ع / ٥٦٤٧ .

٣- وتلتزم من الامين العام تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما قد يساعد على اجراء الدراسة المذكورة اعلاه من المعلومات اللازمة عن شئون الادارة والميزانية ؛

٤- وتقرر وجوب الاكتفاء ، كقاعدة عامة ، بتقرير مؤتمر خاص رئيسي واحد على الاكثر كل سنة الى ان يتسنى على الاقل ترشيد برنامج المؤتمرات السنوى العادى .

الجلسة العامة ١٢٨٥

١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ؛

القرار ١٩٨٨ (الدورة ١٨)

برامج المساعدة التقنية المولدة من الميزانية العادية
للأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الدلب الموجه اليها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٦ من قراره ١٥٣ (الدورة ٣٦) المتخذ في ٥ تموز (يوليه) ١٩٦٣ ،

١- تقول الامين العام ، في ادارته للبرنامج الداخلى في الجزء الخامس (البرامج التقنية) من الميزانية ، سلسة اجراءات التعديلات اللازمة في الاعتمادات المفتوحة في البابين ١٣ و ١٤ وفي الفصل الاول من الباب ١٦ ، على الا يتجاوز التنفيذ الحاصل في اى باب من تلك الابواب نسبة اقصاها ٥ في المائة ، وذلك ليتسنى نقل الاعتمادات الى الجزء الخامس لزيادة اعتمادات واحد او اكثر من ابوابه ؛

٢- وتلتزم من الامين العام اعلام اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ولجنة المساعدة التقنية بما يلزم عن ممارسة هذه السلطة .

الجلسة العامة ١٢٨٥

١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣

القرار ١٩٨٩ (الدورة ١٨)

الاحكام والشروط المنظمة لاصدار سندات
الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،